

**قرار رئيس جمهورية مصر العربية**  
**رقم ٣٤٤ لسنة ٢٠٠٠**

بشأن الموافقة على المذكرات المتبادلة  
 بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان  
 بشأن مساعدة اليابان في تنفيذ مشروع  
 إعادة تأهيل وتحسين قنطرة مازوره على ترعة بحر يوسف  
 والموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٤

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور :

**قرر :**

**(مادة وحيدة)**

ووفق على المذكرات المتبادلة بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان  
 بشأن مساعدة اليابان في تنفيذ مشروع إعادة تأهيل وتحسين قنطرة مازوره على ترعة  
 بحر يوسف ، والموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٤ ، وذلك مع التحفظ  
 بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ جمادى الأولى سنة ١٤٢١ هـ

(الموافق ٢١ أغسطس سنة ٢٠٠٠ م) .

**حسن مبارك**

القاهرة في ٤ يونيو ٢٠٠٠

صاحب السعادة  
السيد الدكتور / أحمد الدرش  
وزير التخطيط والدولة للتعاون الدولي  
جمهورية مصر العربية

أتشرف بأن أشير إلى المخطابات المتبادلة المؤرخة ٧ يناير ١٩٩٩ بين حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادي الياباني لتنفيذ مشروع إعادة تأهيل وتحسين قنطر مازوره على ترعة بحر يوسف (المشار إليه فيما بعد بـ « المشروع ») .

كما أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التي تمت مؤخرًا بين ممثلي الحكومتين بشأن التعاون الاقتصادي الياباني الإضافي المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون، بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - بغرض المساهمة في تنفيذ المشروع بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، تتبع حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية المعول بها ، منحة تصل قيمتها اثنين بليون ومائة وثمانية وثلاثين مليون ين (٢,١٣٨,٠٠٠,٠٠٠ ين) ، (والمشار إليها فيما يلى بـ « المنحة ») .

٢ - تناح المنحة للاستخدام طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية المعول بها ، خلال الفترة المحددة لكل من المراحل التالية في حدود القيمة المحددة لكل مرحلة ، إلا إذا تم مد كل فترة بموافقة السلطات المختصة في كلا الحكومتين :

## (١) المرحلة ١ :

الفترة ما بين تاريخ بدء سريان هذه الترتيبات و ٣١ مارس ٢٠٠١ بقيمة قدرها ثمانمائة وثمانية وثلاثون مليون ين ( ٨٣٨,٠٠٠,٠٠٠ ين ) .

## (٢) المرحلة ٢ :

الفترة ما بين ١ أبريل ٢٠٠١ و ٣١ مارس ٢٠٠٢ بقيمة قدرها واحد بليون وثلاثة مليون ين ( ١,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ين ) .

٣ - (١) تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء منتجات اليابان أو جمهورية مصر العربية وخدمات الرعايا اليابانيين أو المصريين المدرجة أدناه : ( ويقصد بعبارة الرعايا عند استخدامها في الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التي يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون في حالة الرعايا اليابانيين ، والأشخاص المصريون الطبيعيون أو الاعتباريون في حالة الرعايا المصريين ) :

(أ) منتجات وخدمات لإعادة تأهيل وتحسين قناطر مازورة على ترعة بحر يوسف ( المشار إليها معا بـ « التسهيلات » ) ، و

(ب) خدمات لازمة لنقل المنتجات المشار إليها في (أ) أعلاه إلى موانى فى جمهورية مصر العربية وتلك الخاصة بالنقل الداخلى .

(٢) مع عدم الإخلال بما جاء في نص الفقرة الفرعية (١) أعلاه وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك ، يمكن استخدام المنحة في شراء المنتجات من الأنواع المذكورة في (أ) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه من منتجات دول أخرى غير اليابان و جمهورية مصر العربية والخدمات من الأنواع المذكورة في (أ) و (ب) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه من رعايا دول أخرى غير اليابان أو جمهورية مصر العربية .

- ٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها عقوداً بالبنـى اليابانـى مع رعـايا يابـانـيين لـشـراء المنتـجـات والـخدـمات المشار إلـيـها فـي الفـقرـة (٣) . وتقوم حـكـومـة اليـابـانـ بـإـقـرـارـ هـذـهـ العـقـودـ لـتـصـبـحـ صـالـحةـ لـلـمنـحـةـ .
- ٥ - (١) تنفذ حـكـومـة اليـابـانـ المـنـحـةـ بـأـدـاءـ مـدـفـوعـاتـ بـالـبـنـىـ اليـابـانـىـ لـتـغـطـيـةـ المـسـتـحـقـاتـ المـتـرـتـبةـ عـلـىـ حـكـومـةـ جـمـهـورـيـةـ مـصـرـ العـرـبـيـةـ أوـ السـلـطـةـ التـيـ تـحـدـدـهاـ بـعـقـضـىـ العـقـودـ التـيـ تـمـ إـقـرـارـهاـ طـبـقاـ لـماـ نـصـ عـلـيـهـ فـيـ الفـقرـةـ (٤)ـ (ـوـالـمـشـارـ إـلـيـهاـ فـيـمـاـ يـلـىـ بـ)ـ «ـ العـقـودـ التـيـ تـمـ إـقـرـارـهاـ »ـ فـيـ حـسـابـ يـتـمـ فـتـحـهـ بـاسـمـ حـكـومـةـ جـمـهـورـيـةـ مـصـرـ العـرـبـيـةـ فـيـ أـحـدـ الـبـنـوكـ اليـابـانـيـةـ الـذـيـ تـحـدـدـهـ حـكـومـةـ جـمـهـورـيـةـ مـصـرـ العـرـبـيـةـ أوـ السـلـطـةـ التـيـ تـحـدـدـهاـ (ـوـيـشـارـ إـلـيـهـ فـيـمـاـ بـعـدـ بـ)ـ «ـ الـبـنـكـ »ـ .
- (٢) تـمـ المـدـفـوعـاتـ المـشـارـ إـلـيـهاـ فـيـ الفـقرـةـ الفـرعـيـةـ (١)ـ أـعـلاـهـ عـنـدـمـاـ يـتـقـدـمـ الـبـنـكـ بـطـلـبـاتـ السـدـادـ إـلـىـ حـكـومـةـ اليـابـانـ بـعـقـضـىـ تـفـويـضـ بـالـدـفـعـ صـادـرـ مـنـ حـكـومـةـ جـمـهـورـيـةـ مـصـرـ العـرـبـيـةـ أوـ السـلـطـةـ التـيـ تـحـدـدـهاـ .
- (٣) أـنـ الغـرضـ الـوـحـيدـ لـلـحـسـابـ المـشـارـ إـلـيـهـ فـيـ الفـقرـةـ الفـرعـيـةـ (١)ـ أـعـلاـهـ هوـ تـلـقـىـ المـدـفـوعـاتـ بـالـبـنـىـ اليـابـانـىـ مـنـ حـكـومـةـ اليـابـانـ وـالـقـيـامـ بـالـدـفـعـ لـلـرـعـاياـ اليـابـانـيـنـ الـذـينـ هـمـ أـطـرافـ فـيـ العـقـودـ التـيـ تـمـ إـقـرـارـهاـ .ـ وـيـتـمـ الـاـتـفـاقـ عـلـىـ التـفـاصـيلـ الإـجـرـائـيـةـ الـخـاصـةـ بـدـائـنـيـةـ وـمـديـونـيـةـ الـحـسـابـ مـنـ خـلـالـ مشـاـورـاتـ بـيـنـ الـبـنـكـ وـحـكـومـةـ جـمـهـورـيـةـ مـصـرـ العـرـبـيـةـ أـوـ السـلـطـةـ التـيـ تـحـدـدـهاـ .
- ٦ - (١) تـتـخـذـ حـكـومـةـ جـمـهـورـيـةـ مـصـرـ العـرـبـيـةـ إـجـرـاءـاتـ الـلـازـمـةـ لـ :
- (أ) توفـيرـ الأـرـاضـىـ الـلـازـمـةـ لإـعـادـةـ تـأـهـيلـ وـتـحـسـينـ التـسـهـيلـاتـ رـأـخـلـاءـ المـوـقـعـ .
- (ب) إـمـادـاـ تـسـهـيلـاتـ لـتـوزـيعـ الـكـهـرـيـاءـ وـالـمـيـاهـ وـالـصـرـفـ وـالـتـسـهـيلـاتـ الـطـارـئـةـ الـأـخـرىـ خـارـجـ الـمـوـقـعـ .

(ج) ضمان التفريغ والإفراج الجمركي الفوري في موانئ التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلي للمنتجات المشتراء في نطاق المنحة .

(د) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسوم جمركية وضرائب داخلية ورسوم مالية أخرى قد تفرض في جمهورية مصر العربية ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها .

(هـ) منع الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم التسهيلات التي قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم في جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها ، طبقاً للقوانين والقواعد المعول بها في جمهورية مصر العربية .

(و) ضمان أن تتم صيانة واستخدام التسهيلات المعاد تأهيلها وتحسينها والمنتجات المشتراء في نطاق المنحة بكفاءة وفاعلية في تنفيذ المشروع ،

(ز) تحمل كافة المصاريف الالزمة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التي تغطيها المنحة .

(٢) لا يعاد تصدير المنتجات المشتراء في نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ - تشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أي أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأشرف بأن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيدا للترتيبات السابقة بثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إقامة الإجراءات القانونية الازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها نفس المعجمية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتمد بالنص الإنجليزى .  
وأننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

**تاكايا سوتوي**

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان  
لدى جمهورية مصر العربية

القاهرة في ٤ يونيو ٢٠٠٠

صاحب السعادة

السيد / تاكايا سوتو

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

أتشرف بالإحاطة بأنني قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم والتي تنص  
على ما يلى :

«أتشرف بأن أشير إلى المخطابات المتبادلة المؤرخة ٧ يناير ١٩٩٩ بين حكومة  
اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادي الياباني لتنفيذ  
مشروع إعادة تأهيل وتحسين قنطرة مازوره على ترعة بحر يوسف ( المشار إليه  
فيما بعد بـ « المشروع » ) .

كما أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التي تمت مؤخراً بين ممثلي الحكومتين بشأن  
التعاون الاقتصادي الياباني الإضافي المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون  
بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - بغرض المساهمة في تنفيذ المشروع بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ،  
تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية  
المعمول بها ، منحة تصل قيمتها اثنين بليون ومائة وثمانية وثلاثين مليون ين  
( ٢,١٣٨,٠٠,٠٠ ين ) ، ( المشار إليها فيما يلى بـ « المنحة » ) .

٢ - تناح المنحة للاستخدام طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، خلال  
الفترة المحددة لكل من المراحل التالية في حدود القيمة المحددة لكل مرحلة ، إلا إذا تم  
مد كل فترة بموافقة السلطات المختصة في كلا الحكومتين :

(١) المرحلة ١ :

الفترة ما بين تاريخ بدء سريان هذه الترتيبات و ٣١ مارس ٢٠٠١ بقيمة قدرها ثمانمائة وثمانية وثلاثون مليون ين ( ٨٣٨,٠٠,٠٠ ين ) .

(٢) المرحلة ٢ :

الفترة ما بين ١ أبريل ٢٠٠١ و ٣١ مارس ٢٠٠٢ بقيمة قدرها واحد بليون وثلاثمائة مليون ين ( ١,٣٠٠,٠٠,٠٠ ين ) .

٣ - (١) تستلزم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء منتجات اليابان أو جمهورية مصر العربية وخدمات الرعايا اليابانيين أو المصريين المدرجة أدناه : ( ويقصد بعبارة الرعايا عند استخدامها في الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التي يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون في حالة الرعايا اليابانيين ، والأشخاص المصريون الطبيعيون أو الاعتباريون في حالة الرعايا المصريين ) :

(أ) منتجات وخدمات لإعادة تأهيل وتحسين قناطر مازورة على ترعة بحر يوسف ( المشار إليها معاً بـ « التسهيلات » ) ، و (ب) خدمات لازمة لنقل المنتجات المشار إليها في (أ) أعلاه إلى موانىء في جمهورية مصر العربية وتلك الخاصة بالنقل الداخلى .

(٢) مع عدم الإخلال بما جاء في نص الفقرة الفرعية (١) أعلاه وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك ، يمكن استخدام المنحة في شراء المنتجات من الأنواع المذكورة في (أ) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه من منتجات دول أخرى غير اليابان أو جمهورية مصر العربية والخدمات من الأنواع المذكورة في (أ) و (ب) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه من رعايا دول أخرى غير اليابان أو جمهورية مصر العربية .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها عقوداً يابانى مع رعاياها يابانىين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة (٣) . وتقوم حكومة اليابان باقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنفعة .

٥ - (١) تنفذ حكومة اليابان الملحقة بأداه مدفوعات بالين الياباني لتفعيلية المستحقات المرتبطة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها بمقتضى العقود التي تم إقرارها طبقا لما نص عليه في الفقرة (٤) ( والمشار إليها فيما يلى بـ « العقود التي تم إقرارها » ) في حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية في أحد البنوك اليابانية الذي تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها ( ويشار إليه فيما بعد بـ « البنك » ) .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها .

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقى المدفوعات بالين الياباني من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف في العقود التي تم إقرارها . ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنة ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها .

٦ - (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات الازمة ل:

(أ) توفير الأراضي اللازمة لإعادة تأهيل وتحسين التسهيلات وأحياء الموقع.

(ب) إمداد تسهيلات لتوزيع الكهرباء والمياه والصرف والتسهيلات الطارئة الأخرى خارج الواقع .

(ج) ضمان التفريغ والإفراج الجمركي الفوري في موانئ التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلي للمنتجات المشتراء في نطاق المنشأة.

(د) كفالة عدم تحمل الرعایا اليابانیین بـأی رسوم جمرکیة وضرائب داخلیة ورسوم مالية أخرى قد تفرض في جمهورية مصر العربية ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها .

(هـ) منع الرعایا اليابانیین الذين قد يحتاج إلى خدماتهم التسهیلات التي قد تكون ضرورة لدخولهم وبقائهم في جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها ، طبقاً للقوانين والقواعد المعول بها في جمهورية مصر العربية .

(و) ضمان أن تتم صيانة واستخدام التسهیلات المعاد تأهيلها وتحسينها والمنتجات المشتراء في نطاق المنشأة بكفاءة وفاعلية في تنفيذ المشروع ، و

(ز) تحمل كافة المصاريـف الـلازمـة لـتنـفيـذـ المـشـروعـ ، فـيـما عـدـاـ تـلـكـ التـمـيـزـ تـغـطـيـهاـ المـنـشـعةـ .

(٤) لا يعاد تصدير المنتجات المشتراء في نطاق المنشأة من جمهورية مصر العربية .

٧ - تشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أي أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات المالية .

وأشرف بأن اقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيدا للترتيبات السابقة بمشابهة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إقامة الإجراءات القانونية الازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها نفس الجدية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتمد بالنص الإنجليزى .

كما أشرف بأن أؤكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة تعتبران بمشابهة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إقامة الإجراءات القانونية الازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ولكل منها نفس الجدية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتمد بالنص الإنجليزى .

وانشئوا بأثني عشر هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظم تقديري .

وزير التخطيط والدولة  
للتعاون الدولى  
د / أحمد محروس الدرش

قرار وزير الخارجية  
رقم ١٣٦ لسنة ٢٠٠٠

**وزير الخارجية**

بعد الاطلاع على قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ٣٤٤ الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/٨/٢١ بشأن الموافقة على المذكرات المتبادلة بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان بشأن مساعدة اليابان في تنفيذ مشروع إعادة تأهيل وتحسين قناطر مازورة على ترعة بحر يوسف ، والموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٤ :  
وعلى تصديق السيد / رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٠/٨/٢١ :

**قرر :**

**(مادة وحيدة)**

نشر في الجريدة الرسمية المذكرات المتبادلة بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان بشأن مساعدة اليابان في تنفيذ مشروع إعادة تأهيل وتحسين قناطر مازورة على ترعة بحر يوسف ، والموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٤  
ويعمل بها اعتبارا من ٢٠٠٠/٩/٣

صدر بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٣

وزير الخارجية

عمرو موسى